

أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية

The Effect of Credit Risk on Cash Flows In Banks: An Applied Study

جير إبراهيم الداعور¹، محمد نواف عابد²، أية جمال زمو³

Aya Jamal zamo³; Mohammed Nawaf abed²; Jabr Ibrahim daour¹

جامعة الأزهر، jabr53@hotmail.com

جامعة الأزهر، m.abed@alazhar-gaza.edu & mnabed@hotmail.com

جامعة الأزهر، aya.jamal9516@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/28

تاريخ الاستلام: 2022/06/14

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والمتمثلة بمؤشرات (جودة الأرباح، جودة السيولة، تقييم سياسة التمويل)، وقد تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال (نسبة القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة)، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخراج البيانات المالية السنوية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وقد شملت الدراسة كافة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للفترة (2012-2019)، وعددها (6). أظهرت النتائج وجود أثر للمخاطر الائتمانية على مؤشرات جودة الأرباح، ومؤشرات جودة السيولة، وعدم وجود أثر للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم سياسة التمويل.

توصي الدراسة بضرورة قيام الجهات المختصة بقياس الكفاءة الائتمانية للمصارف، ونشر النتائج للتعرف على الكفاءة الائتمانية لهذه المصارف. مع قيام المصارف بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية منح الائتمان حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على السداد، والاهتمام بالتحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية وأخذ مؤشرات بعين الاعتبار عند وضع السياسات الائتمانية للمصرف.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، التدفقات النقدية، جودة الأرباح، جودة السيولة، تقييم سياسة التمويل.

تصنيف JEL: M, M4, M41, M49

Abstract:

The study aimed to determine the impact of credit risks on cash flows in banks listed on the Palestine Exchange represented by indicators (quality of profits, quality of liquidity, evaluation of financing policy), and credit risks (the ratio of the fair value of collateral to total exposure credit, the ratio of bad loans to total direct credit facilities), and was used the descriptive analytical approach. Through the annual financial statements of banks listed on the Palestine Exchange for the period (2012-2019), and they are (6) Banks. The results showed that there is an effect of credit risk on profit quality indicators by indicators, and on liquidity quality indicators by indicators, no impact of credit risk on indicators of evaluation of Financing.

The study recommends that the Competent authorities should measure the credit efficiency of the banks, and publish the results to identify the credit efficiency of these banks. With the banks setting effective policies, plans and programs in managing and regulating the process of granting credit so as not to be exposed to the risks of customers' inability to pay, and paying attention to the financial analysis of the cash flow statement and taking its indicators into consideration when setting the bank's credit policies.

Keywords: Credit Risk, Cash Flow, Quality of Profits, Quality of Liquidity, Financing Policy.

Jel Classification Codes: M, M4, M41, M49.

■ المقدمة:

يعد النظام المصرفي أحد عناصر النظام المالي وإن قوته تعتمد بالدرجة الأساس على قوة النظام المصرفي الذي يعتبر لبنة أساسية في بناء اقتصاد الدولة وإن وجود نظام مالي فعال وقوي قادر على تجميع المدخرات وتوظيفها في مجال الاستثمار والاقتراض من متطلبات بقاء ونمو الدول، ويتعرض القطاع المصرفي إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره ولعل من أهم هذه المخاطر هي المخاطر الائتمانية حيث تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف ومن ثم حدوث الأزمات المصرفية في الدول النامية والمتقدمة (يوسف، 2019: ص 286). ويتم قياس هذه المخاطر بمؤشرات كمية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 (الأدوات المالية: الإفصاحات) حيث يجب على المصرف قياس المبلغ الذي يعبر عن الحد الأقصى لتعرضها للمخاطر الائتمانية في نهاية فترة التقرير دون الأخذ في الحسبان أي ضمان رهني محتفظ به، بالإضافة إلى وصف للضمان الرهني المحتفظ به على أنه ضمان (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2018: ص 252).

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم المالية الرئيسية التي تهدف إلى معرفة قدرة العملاء على تلبية احتياجاتهم من النقدية، حيث إن هذه القائمة تعتبر من أهم مقومات نجاح السياسات المالية المتبعة في المصارف والتي تؤدي إلى سلامة المركز المالي. وإن الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود إلى أن هذه القائمة توفر معلومات ليست متوفرة في القوائم المالية الأخرى، وأن لها تأثير مباشر على اتخاذ قرارات التمويل في القطاع المصرفي، لأنها توفر مؤشرات تسهم بشكل أساسي في إبراز مواطن القوة والضعف لسيولة العملاء طالبي التمويل (الكافي والثائب، 2018: ص 216). وتعتبر هذه القائمة الأهم نظراً لدورها في تقديم معلومات مهمة للمستثمرين تساعد على اتخاذ قراراتهم، وإن الدراسات الائتمانية التي تقوم بها المصارف التجارية عند منح الائتمان المصرفي تهدف بدورها إلى قياس مستوى المخاطر الائتمانية التي ستواجه المصارف عند منح الائتمان والتي تؤثر على التدفقات النقدية، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة المخاطر الائتمانية وأثرها على التدفقات النقدية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

■ مشكلة الدراسة:

تتعرض المصارف للعديد من المخاطر، ولكن تختلف من مصرف لآخر بحسب التعليمات والاجراءات وحجم المعاملات التي يعتمد عليها المصرف، فهناك مصارف تحتفظ بجميع الاحتياطات اللازمة لأي مخاطر من الممكن أن تتعرض لها، وفي المقابل هناك مصارف لا تكثر لتلك المخاطر المحتملة بالشكل المطلوب، أو لا تدرك مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له، فالمصرف الناجح بإدارته يعمل على تحديد المخاطر من القروض والمراوبات التي تمنح من قبله، وتعد المخاطر الائتمانية من القضايا المهمة والتي تعتبر من المرتكزات التي تؤثر على أداء المصارف، وقد وضعت مخاطر القروض في بنود خاصة بالمخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف وكيفية تفادي أكبر حجم ممكن من تلك المخاطر والمحافظة على وضع المصرف بشكل يتناسب مع ملكيتها، كما أن قسم المخاطر الموجود في المصارف يعتبر جزء رئيسي لاستمرارية المصرف نحو الأفضل، بشكل يجعله يمتلك القدرة الكافية على تحديد وقت المخاطر وتأثيرها على المصرف (الفواعة، 2019: ص 2). إن مخاطر الائتمان تحدث بسبب تغير الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بالدولة، بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتوفرة لخدمة القرض، ويوجد صعوبة لدى المصارف على التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تظهر على الجهة المقترضة، ومن أجل ذلك فإن المصارف تقوم بتحليل كل قرض على حدا من أجل تقييم قدرة المقترض على سداد القرض وعدم افلاسه وضمان استمراره. وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف؟

■ أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية تحليل المخاطر الائتمانية، لأن هذا النوع من التحليل له دور مهم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان، وتقليل خسائر المصارف في ظل وجود مخاطر عالية نتيجة عدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد استحقاقها، كما تنبع أهمية الدراسة من استخدام النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كمؤشرات لقياس الأداء للمصارف.

■ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحديد أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية، ويتحقق من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مفهوم المخاطر الائتمانية وأسبابها وأنواعها والتقليل من مخاطرها ونتائجها.

2. التعرف على مفهوم التدفقات النقدية ومؤشراتها.

3. التعرف على كيفية قياس المخاطر الائتمانية محاسبياً وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7.

4. التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

■ فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في ثلاث فرضيات رئيسة ويتفرع منها عدة فرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تقسيم الفرضية الرئيسية الأولى إلى خمس فرضيات فرعية هي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر كفاية النقدية التشغيلية في المصارف.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النشاط التشغيلي في المصارف.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي في المصارف.

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات في المصارف.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة السيولة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تقسيم الفرضية الرئيسية الثانية إلى فرضيتين فرعيتين هما:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية النقدية في المصارف.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية الدين في المصارف.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم سياسة التمويل في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

تم تقسيم الفرضية الرئيسية الثالثة إلى فرضيتين فرعيتين هما:

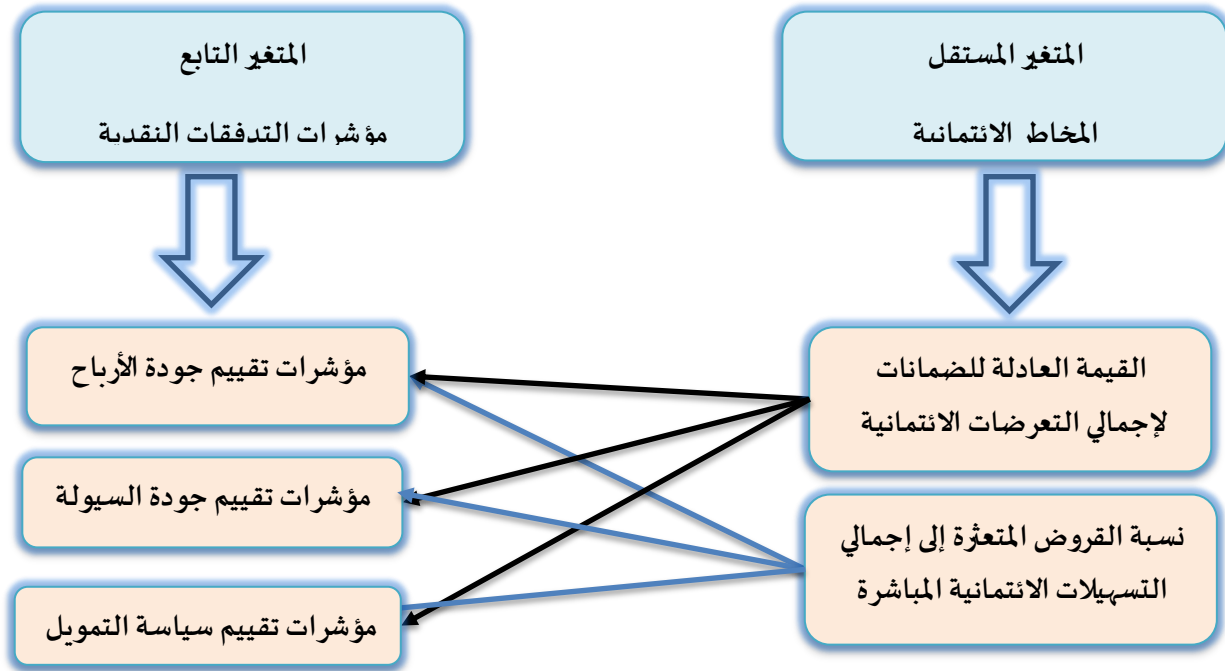
1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية في المصارف.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة في المصارف.

■ متغيرات الدراسة:

يبين شكل رقم (1) متغيرات الدراسة وهي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

شكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع



المصدر: إعداد الباحثين.

المحور الأول: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية وأثرها على التدفقات النقدية

■ مفهوم الائتمان المصرفي:

إن كلمة الائتمان مصدرها ائتمن، وائتمن مصدرها أمن، فأساس الائتمان اطمئنان المقرض على سلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته، أنها الثقة التي يولمها المصرف للعميل لمنحه ائتمان لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة يتم سدادها بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (عبد الحميد، 2015: ص 221). وعرفها (محمد، 2017: ص 54) بأنه مبلغ محدد من المال يمنحه المصرف لعميله لتمويل غرض معين لفترة محددة بعد التأكد من كفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته خلال المواعيد المتفق عليها للسداد. وعرفها (كريم، 2019: ص 240) بأنها مبادلة قيمة حاضرة بقيمة أجله أي التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، أي أنه يمثل قيمة المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض على شكل دفعات أو أقساط عند سداد قيمة القرض في الموعد المستقبلي المحدد.

إذا فالائتمان المصرفي هي الثقة التي تولمها المصرف إلى شخص ما طبيعياً كان أم معنوياً بحيث يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال التوقف عن السداد.

■ أهمية الائتمان المصرفي:

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من عدة زوايا (طه، 2013: ص 59):

- أهمية الائتمان بالنسبة للمصرف التجاري: لأنه المصدر الأساسي الذي يستعمل في الاستثمار ومن خلاله يستطيع المصرف أن يحقق عوائد يضمن من خلالها الاستثمارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظراً لأن الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكلاً من أشكال الاستثمار المصرفي بأصول المصرف التجاري.
- ب. أهمية الائتمان بالنسبة للمقرضين: الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقرض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.

ج. أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع: إن عملية منح الائتمان تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الانتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

وبذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن على الجانب الآخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه (الزوام، 2009: ص 6-7).

■ أنواع الائتمان المصرفي:

تعدد تصنيفات وأنواع الائتمان المصرفي كالتالي (AlAdham, 2015: P.43)، (الحمداني وآخرون، 2013: ص 13)، (رمضان وجودة، 2006: ص 20) وهي:

1. من حيث أجل الائتمان:

- أ. الائتمان قصير الأجل: تتراوح مدته بين 30 يوماً ولا يزيد عن عام واحد، وهو في العادة يستخدم من قبل المقترض لسد النقص في رأس المال العامل لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع الخاصة بالشركات والذي يتسم بانخفاض حجم الفائدة نظراً لقصر المدة.
- ب. الائتمان متوسط الأجل: تمتد مدته من سنة وحتى خمس سنوات، ويكون بهدف تمويل بعض العمليات الرأسمالية.
- ج. الائتمان طويل الأجل: تزيد مدته عن 5 سنوات وتمتد حتى 15 سنة، ويستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية وشراء الأصول الثابتة، ويتميز هذا النوع بزيادة المخاطرة وسعر الفائدة عليه.

2. من حيث الغرض منه:

- أ. الائتمان الاستثماري: يمنح لتأسيس المشاريع الانتاجية وتجديدها وتوفير السيولة المالية اللازمة لها، مثل الأراضي والآلات والمعدات.
- ب. الائتمان التجاري: يستخدم في الاستيراد والتصدير والتوزيع بهدف تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات الانتاجية (عمليات رأس المال العامل).
- ج. الائتمان الاستهلاكي: هي القروض الموجهة لشراء السلع لأغراض استهلاكية، والتي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم الضرورية، مثل شراء أثاث أو سيارات أو ما شابه ذلك.

3. من حيث الضمانات:

- أ. الائتمان الشخصي: يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان، بل يكفي مانح الائتمان بوعده يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين.
- ب. الائتمان العيني: يحصل عليه المقترض بعد تقديمه للموجودات ضماناً لتسديد ذلك الائتمان.
- ج. الائتمان المزيح: يجمع بين الائتمان الشخصي والعيني.

4. من حيث الشخص المقترض:

- أ. الائتمان الخاص: يمنح للأشخاص وفقاً لقانون خاص، وهم الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون كالشركات، ويعتمد هذا النوع على الملاءمة المالية للأشخاص المستفيدين من الائتمان.
- ب. الائتمان العام: يمنح لأشخاص القانون العام مثل المؤسسات العامة والهيئات والجهات الحكومية، وتعتمد في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي.

5. من حيث طبيعته:

- أ. الائتمان المباشر: الأكثر شيوعاً وربحية وضماناً مثل القروض والسلف، الكمبيالات المضمونة، الجاري المدين.
- ب. الائتمان غير المباشر: مثل (الكفالات البنكية، الاعتمادات المستندية، القبولات البنكية، وبطاقات الائتمان).

■ مبادئ منح الائتمان:

يقصد بها الاجراءات المتعارف عليها في تقييم طلبات الاقراض الهادفة إلى تعظيم المنافع وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وتعمل المصارف عندما تقوم بعملية الإقراض على الموازنة بين عوامل عدة والتي تتحقق بالإقراض الجيد والمريح، ويتم منح الائتمان وفقاً إلى قواعد معينة تتمثل بالآتي: (رامي، 2018: ص 70)

إثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية

- أ. اعتبارات السيولة: تقوم على أساس أن المصرف يكون قادر باستمرار على مقابلة الالتزامات تجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام المصرف باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كافٍ من السيولة الأمر الذي يؤدي إلى استرداد قيمتها بسرعة.
 - ب. اعتبارات الربحية: تتمثل بأن قرار منح الائتمان يواجه في الوقت الذي ينبغي للمصرف أن يحفظ أمواله اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه، أي أن يعمل على تحقيق حد معقول من الأرباح.
 - ج. قرارات المصرف المركزي: يخضع المصرف لقرار منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من تعليمات وقرارات تتعلق بالحدود التي لا يتجاوزها التوسع الائتماني بالإضافة إلى نسبي السيولة والاحتياطي الواجب الاحتفاظ به.
 - د. السياسة الائتمانية للمصرف: يخضع المصرف لسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات الائتمانية.
- تبين مما سبق أن العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرارات منح الائتمان هي السياسة الائتمانية التي حددها المصرف المركزي من خلال الوسائل التي يتبعها في سبيل التأثير على حجم ونوع الودائع التي تمنحها المصارف وتنوع الأنشطة الائتمانية بغرض توزيع المخاطر، وحجم السيولة الذي يعتبر عامل أساسي ومؤثر على قدرة المصرف لمنح الائتمان، ودراسة الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع فهي تحدد قدرة المصرف على منح الائتمان للنشاط الاقتصادي.

■ مفهوم المخاطر الائتمانية:

عرف (Erik, 2003: p19) الخطر الائتماني بالخسارة الناتجة عن عدم قدرة أو رغبة الطرف الآخر بدفع التزاماته المالية، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع أو الفشل في استرجاع القرض، فالخسائر تعتمد على حجم الضمانات الممنوحة والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، فحسب بعض الاتفاقيات تم تسهيل الضمان فور الفشل في التسديد. وعرف (المملوك، 2014: ص 70) المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده. وعرف (وهدان، 2017: ص 12) المخاطر الائتمانية بالمخاطر التي تنشأ نتيجة عدم التزام المقترض بأحد شروط العقد، مما يؤدي بدوره إلى إلحاق خسارة محتملة بالجهة المقرضة. وعرفت (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2018: ص 262) في المعيار IFRS7 المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر التي يتسبب فيها طرف في أداة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بإقناعه عن الوفاء بالتزامه. وعرفها (كريم، 2019: ص 241) بأنها احتمالية عدم قيام العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وأن السبب الرئيسي وراء مخاطر الائتمان هو المقترض بسبب عدم استطاعته برد القرض مع فوائده.

■ أسباب المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل عديدة ومختلفة، تؤدي إلى عدم سداد الدين في موعد الاستحقاق، منها ما هو متعلق بالمقترض أو المصرف أو بظروف متعلقة بالبيئة الخارجية ويمكن تلخيص أهم الأسباب بالآتي (عبد القادر، 2008: ص 345) (يونس، 2013: ص 91):

- أ. تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد، وحصول ظروف طارئة غير متوقعة.
- ب. اهتمام المصارف بزيادة أرباحها، بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.
- ج. عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة.
- د. عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
- هـ. تركيز المصارف عند منحها للقروض على مناطق جغرافية أو على نشاطات اقتصادية محددة فالتوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي إلى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على المقترضين في مجال معين.
- و. قيام المصرف بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي، مما يعرضه إلى مخاطر متعددة والتي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبي على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية، بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها المصرف المركزي في البلد المقرض.

أن تحقق هذه الأسباب قد تؤدي إلى عدم إمكانية المصرف من استرداد قيمة الائتمان، والعائد المتوقع منه الذي منح إلى العملاء، مما يؤدي إلى حدوث خسارة للمصرف، لذلك إذا كانت أسباب المخاطر واضحة، فعلى المصارف التدخل المبكر بالمتابعة والرقابة وتحديد أساليب العلاج المناسبة التي تعد حجر الزاوية في علاج أسباب هذه المخاطر.

■ أنواع المخاطر الائتمانية:

تتمثل أنواع مخاطر الائتمان بالآتي (عبيدات، 2016: ص 63) (عزيز، 2013: ص 43):

أ. مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، أي عدم التزام أحد الأطراف بالدفع نتيجة انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون المعلقة.

ب. مخاطر التحصيل: عدم إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد.

ج. مخاطر التركيزات الائتمانية: هي المخاطر الائتمانية التي تنشأ نتيجة عدم تنوع المحفظة الاستثمارية بشكل كافٍ سواء على مستوى المصرف أو بصورة عامة، مما يعرض المصرف لخطر الإفلاس في حالة حدوث تعثرات مالية.

يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية ينتج عنها تعثر التسهيلات الائتمانية بسبب عدم سداد المقترض مبلغ القرض وفوائده الذي ينتج عنه القروض المتعثرة وارتفاع المخاطر الناتجة عن ذلك والذي يؤدي إلى تراجع إيرادات المصرف وعدم استمراره وفشله.

■ الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقاً لIFRS7:

يجب أن توفر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية: (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2018: ص 249)

أ. الإفصاح عن معلومات بشأن ممارسات المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية وكيف أنها ترتبط بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الطرق، والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ب. الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسباب تلك التغيرات.

ج. الإفصاح عن معلومات بشأن تعرض المنشأة لمخاطر ائتمانية (أي المخاطر الائتمانية المتأصلة في الأصول المالية للمنشأة والارتباطات بتقديم ائتمان) بما في ذلك التركيزات الكبيرة للمخاطر الائتمانية.

■ مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

عرفت (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2018: ص 683) حسب المعيار (IAS7) بأنها التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة من النقد، ومعادلات النقد. حيث أن معادلات النقد هي استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ معلومة من النقد، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. والنقد يشمل النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب. وعرفها (الزبيدي والعايدي، 2019: ص 379) بأنها واحدة من أهم القوائم المالية الأساسية التي تعد وفقاً للأساس النقدي، حيث تهدف أساساً إلى توفير المعلومات عما تحقق من تدفقات نقدية داخلية ومما استنفذته المنشأة من تدفقات نقدية خارجة، مقسمة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية وهي النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي، ومقدمة بذلك تصورا واضح المعالم عن سلامة النشاط المالي للشركة، بالإضافة إلى دورها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقييم الأداء التشغيلي والإداري للشركة خلال المدة التي يغطيها التقرير.

يتضح مما سبق بأن قائمة التدفقات النقدية توضح التغيرات التي تطرأ على النقدية الداخلة والخارجة بالمنشأة خلال فترة زمنية محددة نتيجة لجميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتعتبر هذه القائمة مكملية للقوائم الأخرى لأنها تجمع بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي معاً كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.

■ خصائص قائمة التدفقات النقدية:

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها أهمية في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المنشأة، هذه الخصائص تجعلها أكثر شمولاً وفيما يلي عرض أهم الخصائص: (عقل، 2011: ص 326)

أ. مؤشر جيد عن صدق الربحية.

ب. مكملية لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المنشأة.

ج. توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محددة.

د. توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاثة (التشغيل، والاستثمار، والتمويل).

هـ. تقييم مقدرة المنشأة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.

■ أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية، وتعتبر هذه القائمة حلقة الوصل بين هاتين القائمتين، وتبرز أهمية هذه القائمة من خلال طبيعة المعلومات التي تحتويها، حيث تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية من المتحصلات والمدفوعات خلال الفترة المالية المحددة، وأيضاً توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة وكذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية. وأن تحقيق المنشأة تدفقاً حراً موجباً يشير إلى أن النقدية المتوفرة لدى المنشأة تغطي جميع التزاماتها النقدية المخططة، وتخفيض ديونها، والتوسع في مشروعاتها. يمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية: (مجدي، 2016-2017: ص 7)

أ. قياس مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية تبعاً للدورات الرئيسية لنشاطها.

ب. إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المنشأة نحو الدائنين والمساهمين.

ج. تعزيز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات.

د. بيان مدى الملائمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة والتوظيفات من حيث النوع.

هـ. تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المحاسبة المختلفة.

و. إبراز درجة المرونة المالية لدى المنشأة.

■ أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال هذه القائمة يمكن تحقيق الأهداف التالية: (فرحات، 2015: ص 51-52)

أ. الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

ب. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

ج. تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

د. قياس مستوى السيولة على المدى القصير.

هـ. مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع أرباحها، وفي توفر احتياجاتها للنقدية من التمويل الخارجي.

و. الإفصاح عن العمليات التمويلية والاستثمارية التي لا تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية.

ز. التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ح. لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة.

أن هدف قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات اللازمة للمستفيدين في اتخاذ القرار من خلال المدفوعات والمقبوضات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد والتنبؤ بتوقيت ودرجة التأكد في مدى حصول التدفقات النقدية المستقبلية.

■ مصادر معلومات قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية خلافاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان على أساس الاستحقاق استناداً إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية، ويتم إعداد قائمة التدفق النقدية من خلال ثلاث مصادر هي: (درغام، 2008: ص 49)

أ. الميزانية العمومية المقارنة: القيام بمقارنة لفترتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفقرة وآخرها.

ب. قائمة دخل العام الجاري: تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة أو النقص في النقدية الناتجة عن النشاطات التشغيلية خلال الفترة.

ج. بيانات اضافية: انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافة لمعرفة من أين يتم الحصول على النقدية وطرق استخدامها.

■ تبويب جدول التدفقات النقدية:

تعرض قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمال المنشأة (المعايير الدولية للإبلاغ المالي، 2018: ص 684 - 685):

أ. الأنشطة التشغيلية (Operating Activities): هي أنشطة المنشأة الرئيسة المنتجة للإيراد، والأنشطة الأخرى التي لا تعد استثمارية أو تمويلية. وهي تنتج بشكل عام من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة.

ب. الأنشطة الاستثمارية (Investing Activities): هي اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل، والاستثمارات الأخرى غير المتضمنة في معادلات النقد. ويتم الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية بشكل منفصل لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم من نفقات على موارد بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية والنفقات المؤهلة للتصنيف على أنها أنشطة استثمارية هي فقط تلك التي ينتج عنها أصل يثبت في قائمة المركز المالي.

ج. الأنشطة التمويلية (Financing Activities): هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق الملكية لمساهميها واقتراض المنشأة. ويتم الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية بشكل مفصل لأنها مفيدة في التنبؤ بالمطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمنشأة.

■ مؤشرات الأداء المبنية على أساس التدفقات النقدية:

إن المؤشرات عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للوحدة الاقتصادية وأنشطتها الداخلية، حيث يكون لكل مؤشر (مقياس) معدل خاص به، كما يوضح مدى سماح يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث كون أي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه إذا كانت في غير صالح المنشأة. (صباح، 2006: ص 61)

أولاً: مقاييس جودة الأرباح:

تعبر هذه المقاييس عن مدى استمرارية التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية أكثر مما تعبر عنه استمرارية الاستحقاق، حيث تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وبين صافي التدفق النقدي وذلك على اعتبار أن صافي الدخل يتم تحديده على أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي على الأساس النقدي. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتخدم أغراض تقييم جودة أرباح المنشأة: (الغصين، 2013: ص 212)

✓ مؤشر كفاية التدفقات التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية

يقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية هي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية سداد الديون المستحقة خلال السنة. وتعتبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على توفير ما يكفي من التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الاحتياجات النقدية الرئيسية، على وجه الخصوص سداد الديون. (درغام وآخرون، 2008: ص 213)

✓ مؤشر النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل

هي نسبة مختلطة تبين صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي يتم الحصول عليه من قائمة التدفق النقدي بينما نحصل على صافي الدخل من قائمة الدخل، والمؤشر العالي لهذه النسبة هو مؤشر ايجابي يبين الى مدى نجحت المنشأة في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية أو بكلمات أخرى النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وبالتالي كلما كان عال هذا المؤشر دل على أداء جيد للوحدة الاقتصادية. (خنفر وآخرون، 2011: ص 217)

✓ مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ ربح التشغيل قبل الفوائد

توضح هذه النسبة مدى مقدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

✓ العائد على الأصول من التدفق التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المنشأة على المحافظة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. (مطر، 2006: ص 163)

✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ المبيعات

ان المبيعات مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للوحدة الاقتصادية، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة

سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها. (خنفر وآخرون، 2011: ص 218)

يتضح مما سبق أن مقاييس جودة الأرباح تدل على كفاءة المنشأة لاستغلال مواردها واستمراريتها، وأن مقاييس التدفقات

النقدية التشغيلية لها دور فعال ما إذا كانت المنشأة قادرة على توليد تدفقات نقدية لتسديد ما عليها من التزامات، ومؤشر النشاط

التشغيلي يقيس قدرة المنشأة على تحقيق الربح قبل الضريبة والفوائد، ومؤشر التدفق النقدي التشغيلي يقيس مقدرة المنشأة على

تحصيل النقدية من عملائها وسياسة التحصيل المتبعة بالمنشأة.

ثانياً: مقاييس تقييم السيولة:

تعتبر هذه المقاييس عن مدى قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، حيث ترتبط قوة أو ضعف سيولة

المنشأة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (مطر، 2006: ص 164)، كما تقيس نسب السيولة المالية مدى مقدرة

المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة (قصيرة الأجل)، وتقاس هذه النسب بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. (درغام

وآخرون، 2008: ص 51)

✓ نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويل، والمؤشر العالي لهذه النسبة

يعتبر دليلاً جيداً على سيولة الوحدة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية دون أية مشاكل. (خنفر وآخرون، 2011: ص 218)

✓ نسبة تغطية الدين = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات المتداولة

تدل هذه النسبة على الإجابة على السؤال التالي: هل ما تجلبه المنشأة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها؟ أو أنها بحاجة إلى تمويل

خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديدة؟ وعندما تكون هذه النسبة مرتفعة يدل ذلك على أن المنشأة لديها مشكلات في السيولة.

يتضح مما سبق أن مقاييس جودة السيولة تقيس مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية والقدرة على سداد الالتزامات

المتداولة ومدى كفاءة النشاط التشغيلي للمنشأة.

ثالثاً: مقاييس تقييم سياسة التمويل:

من أهم النسب المفيدة في هذا المجال: (خنفر وآخرون، 2011: ص 165)

✓ مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للأرباح ÷ صافي التدفق النقدي التشغيلي

توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المنشأة في مجال توزيعات الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة، كما

تعتبر مؤشراً لقدرة المنشأة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.

✓ نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات ÷ التدفقات النقدية

الداخلية من الأنشطة التشغيلية

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

أن مقاييس تقييم سياسة التمويل تعكس سياسة توزيع الأرباح وتوضح قدرة المنشأة على تحقيق العائد من الاستثمار.

■ المخاطر الائتمانية وأثرها على التدفقات النقدية للمصارف:

تقوم إدارات المصارف بدراسة الوضع المالي لزبائنها وتحليل مدى قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف المقرض، فضلاً عن

معرفة مقدار السيولة المتوافرة لديها لمواجهة طلبات زبائنها من المسحوبات وحجم السيولة الكافية لتمويل مشاريع المقترضين وبيان العجز

أو الفائض النقدي، ولتحقيق ذلك فإنها تعد كشف التدفق النقدي وفقاً للمعيار الدولي السابع والقاعدة المحاسبية (7) الصادرة من

مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق لأهمية المعلومات التي يوفرها هذا الكشف الذي يعد من الكشوفات المهمة والتي

ينبغي إعدادها في نهاية السنة المالية ضمن الحسابات الختامية، ويوفر كشف التدفق النقدي معلومات عجزت قائمة الدخل والميزانية

عن توفيرها إذ يبين حركة النقد الداخل الخارج وتتبع حركته ومصادر تمويله (الفتلاوي، 2017: ص 43)، كما تبرز أهمية كشف التدفق النقدي من خلال ما يوفره من معلومات عن أنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والمالية في توليد وانتاج النقد الداخل، والتدفق النقدي يوفر معلومات عن كمية التمويل التي يحتاج إليها المقترض، ومواعيد تلك الاحتياجات ونوع التمويل الانسب لتلبية هذه الاحتياجات هل التمويل القصير أو المتوسط أو الطويل الأجل، وأن كشف التدفق النقدي يقيس أثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المصرف ومركزه المالي وهذا يساعد المصرف في اتخاذ قرارات الائتمان. (كبه وآخرون، 2018: ص 53)

ونظرا لاستثمار نسبة كبيرة من أموال المصرف في الائتمان المصرفي والمشاكل المتصاحبة معها كالمخاطر التي تتعرض لها هذه الائتمانات فإن استمرارية وديمومة عمل المصارف تكمن في مدى الاحتفاظ بهذه الاموال والعمل على زيادتها والحفاظ على سلامتها وعليه من واجب المصرف ان يقوم بجميع الوسائل اللازمة لترشيد القرار الائتماني الجيد للعمل على ضمان الاموال المستثمرة ومن بين هذه الوسائل استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية حيث ثبتت اهمية المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات في تقييم الاداء المالي، حيث انها توفر معلومات عن سيولة المنشأة بصورة أكثر دلالة من تلك التي توفرها المؤشرات المالية التقليدية المعدة على اساس الاستحقاق كنسب التداول والسيولة السريعة لان المعادلة المعتمدة في استخراج هذه المؤشرات تعتمد على ارقام ظاهرة في القوائم المالية والتي لا يمكن الاعتماد عليها في كثير من الاحيان لذا فان استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية لتحديد جودة ارباح المنشأة قد تساعد محلل الائتمان على اشتقاق مؤشرات تبين سيولة الجهة المقترضة، كما أنها تعد من المؤشرات الوحيدة التي تعطي معلومات وافية ومفيدة للإدارة العليا عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المتحققة والتي يمكن من خلال استخدامها تقدير التدفق النقدي المستقبلي والتدفق النقدي الداخلي وغيرها. (عزت، 2018: ص 16)

تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تضر بالمصرف لأنها تنشأ عن عدم وفاء الطرف المقابل بالسداد في الوقت المحدد والمتفق عليه، والقروض المتعثرة التي تنتج عن المخاطر الائتمانية هي السبب الاساسي لنقص السيولة في المنشأة مما قد تؤثر على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وان ضعف الخبرة لدى موظفي الحسابات العاملين لدى الجهات المقترضة يؤدي الى عدم تقديم قائمة التدفق النقدي ضمن طلب الحصول على القرض، ففي ظل الظروف المحيطة بالموحدات الاقتصادية بسبب التواجد في بيئة غير مستقرة ومتذبذبة والسعي الدائم أمام ضمان استمراريته وبقائها في السوق فهي تعمل جاهدة على تخفيض المخاطر الائتمانية والمحافظة على السيولة النقدية في المنشأة التي ستؤثر على قائمة التدفقات النقدية.

المحور الثاني: الطريقة والإجراءات لقياس المخاطر الائتمانية وأثرها على التدفقات النقدية

■ منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية من كتب ودوريات ومجلات علمية ورسائل ماجستير ودكتوراه، وكذلك الاعتماد على المصادر الأولية من خلال استخراج المؤشرات المتعلقة بفرضيات الدراسة من التقارير السنوية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية (2012-2019)، ليتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

■ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والتي يبلغ عددها (7) مصارف من ضمنها (6) مصارف نشطة ومصرف (1) غير نشط للفترة من 2012 حتى 2019 حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (<https://web.pex.ps>). وهي (البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، بنك فلسطين).

جدول رقم (2) يوضح طرق قياس المتغيرات (المتغير المستقل والمتغير التابع)

أولاً:	قياس المتغير المستقل: (مؤشرات المخاطر الائتمانية)	
الرقم	المؤشر	طريقة القياس
1	القيمة العادلة للضمانات إلى التعرضات الائتمانية	القيمة العادلة للضمانات ÷ إجمالي التعرضات الائتمانية
2	نسبة القروض المتعثرة	القروض المتعثرة ÷ إجمالي التسهيلات الائتمانية
ثانياً:	قياس المتغير التابع: (مؤشرات التدفقات النقدية)	
أ	مؤشرات جودة الأرباح: وتتمثل بالمؤشرات التالية	
1	مؤشر كفاية النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية
2	مؤشر النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل
3	مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ الربح التشغيلي قبل الفوائد
4	مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الأصول
5	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الإيرادات	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات
ب	مؤشرات جودة السيولة: وتتمثل بالمؤشرات التالية	
1	نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
2	نسبة تغطية الدين	صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات المتداولة
ج	تقييم سياسة التمويل: وتتمثل بالمؤشرات التالية	
1	نسبة تغطية التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للأرباح ÷ صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية
2	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات ÷ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة الربحية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر كفاية النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية ممثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على كفاية النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لـ (جودة الأرباح) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (3) أن معامل الارتباط 0.546 ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لـ (جودة الأرباح)، ويرجع ذلك إلى أن زيادة المخاطر الائتمانية من شأنها زيادة حاجات المصرف الأساسية لمواجهة هذه المخاطر، مما يجعلها على علاقة عكسية مع كفاية التدفقات النقدية، كما أن القروض المتعثرة من شأنها زيادة فوائد التأخير والغرامات وبالتالي زيادة التدفقات النقدية الداخلة لدى المصرف مما يجعلها على علاقة طردية بكفاية التدفقات التشغيلية.

جدول رقم (3): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر كفاية النقدية التشغيلية

مؤشر كفاية النقدية التشغيلية	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	1.372	3.824	0.000
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-2.364	-2.579	0.013
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	22.106	3.176	0.003
$Y=1.372-2.364X_1+22.106X_2$			
معامل الارتباط	0.546	معامل التفسير	0.298
قيمة الاختبار F	9.572	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.000

من خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.298)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (29.8%) من كفاية التدفقات النقدية كمقياس لـ (جودة الأرباح)، كما أن مستوى الدلالة لاختبار F أقل من (0.05) مما يؤيد الفرضية الفرعية الأولى وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر كفاية النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لـ (جودة الأرباح) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (4) أن معامل الارتباط 0.362 ومستوى الدلالة 0.042 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لجودة الأرباح، ويرجع ذلك إلى دور المخاطر الائتمانية في زيادة العوائد على التسهيلات سواء فوائد القروض، أو أرباح التمويل مما يزيد من أرباح هذه المصارف، حيث يتقبل المصرف للمخاطر يزيد من العائد المطلوب من قبله، ويتوافق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (مسمح، 2015) التي أظهرت أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية، رغم اختلاف المقياس المستخدم بدراسة (مسمح، 2015) العائد على الموجودات كمقياس لجودة الأرباح.

جدول رقم (4): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر النقدية التشغيلية

مؤشر النقدية التشغيلية	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	23.312	5.579	0.000
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-27.411	-2.568	0.014
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	-61.437	-0.758	0.452
$Y=23.312-27.411X_1-61.437X_2$			
معامل الارتباط	0.362	معامل التفسير	0.131
قيمة الاختبار F	3.391	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.042

ومن خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.131)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (13.1%) من التدفقات النقدية كمقياس لجودة الأرباح، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤيد الفرضية الفرعية الثانية وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النقدية التشغيلية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

إثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النشاط التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على النشاط التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لـ (جودة الأرباح) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (5) أن معامل الارتباط 0.559 ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد أثر بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لـ (جودة الأرباح)، ويؤكد ذلك في أن عوائد المصرف المطلوبة تناسب طردياً مع المخاطر (التعثر)، وعكسياً مع مخفضات هذا الخطر (الضمانات).

جدول رقم (5): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر النشاط التشغيلي

مؤشر النشاط التشغيلي	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.352	0.240	0.812
القيمة العادلة للضمانات إلى التعرضات الائتمانية	-10.350	-2.759	0.008
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	91.191	3.201	0.003
$Y=0.352-10.350X_1+91.191X_2$			
معامل الارتباط	0.559	معامل التفسير	0.312
قيمة الاختبار F	10.227	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.000

ومن خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.312)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (31.2%) من النشاط التشغيلي كمقياس لـ (جودة الأرباح)، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤكد الفرضية الفرعية الثالثة وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر النشاط التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على العائد على الأصول من التدفق التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لـ (جودة الأرباح) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (6) أن معامل الارتباط 0.620 ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لجودة الأرباح، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة القروض المتعثرة معناها انخفاض في قيمة التسهيلات الممنوحة مما يعني انخفاض قيمة الأصول، وحيث تشكل الأصول مقام العائد على الأصول من التدفق التشغيلي فكلما انخفض هذا المقام زادت النسبة، وعليه تصبح علاقة القروض المتعثرة مع العائد على الأصول من التدفق التشغيلي طردية. ورغم أن نتائج هذه الفرضية تظهر للوهلة الأولى متعارضة مع دراسة (نشوان وآخرون، 2018) والتي أظهرت أثر عكسي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، إلا أن هذا التعارض يؤكد تفسير هذه النتيجة، فمن جهة هناك اختلاف بين النسبتين فالدراسة الحالية استخدمت العائد على الأصول من التدفق التشغيلي، بينما دراسة نشوان استخدمت العائد على الأصول من صافي الدخل، كما أظهرت دراسة (نشوان وآخرون، 2018) عدم وجود أثر لنسبة القروض المتعثرة على العائد على حقوق المساهمين، وحيث كلا النسبتين المستخدمة في دراسة نشوان لهما نفس البسط (صافي الدخل) إذا أصبح التأثير من خلال الأصول، وهذا ما يؤكد تفسير الدراسة. ومن خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.385)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (38.5%) من العائد على الأصول من التدفق التشغيلي كمقياس لـ (جودة الأرباح)، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤكد الفرضية الفرعية الرابعة وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (6): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي

مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.023	1.084	0.284
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-0.194	-3.652	0.001
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	1.347	3.346	0.002
$Y=0.023-0.194X_1+1.347X_2$			
معامل الارتباط	0.620	معامل التفسير	0.385
قيمة الاختبار F	14.056	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.000

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لجودة الأرباح تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (7) أن معامل الارتباط 0.606 ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لجودة الأرباح، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض الإيرادات حيث عدم قدرة أصحاب هذه القروض على السداد وهذا لا يتنافى مع زيادة العائد حيث إن تعثر هذه القروض يمثل زيادة فوائد وغرامات تأخير، وبالتالي فإن انخفاض الإيرادات من شأنه زيادة معدل التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات، وعليه تصبح علاقة معدل التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات مع القروض المتعثرة طردية، وعكسية مع القيمة العادلة للضمانات إلى التعرضات الائتمانية.

جدول رقم (7): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.484	0.958	0.343
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-4.543	-3.517	0.001
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	31.611	3.222	0.002
$Y=0.484-4.543X_1+31.611X_2$			
معامل الارتباط	0.606	معامل التفسير	0.367
قيمة الاختبار F	13.037	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.000

ومن خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.367)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (36.7%) من نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات كمقياس لـ (جودة الأرباح)، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤيد الفرضية الفرعية الخامسة وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية يمكن قبول الفرضية الرئيسية الأولى وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة الربحية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين

يتضح من خلال القيمة الاحتمالية لمعاملات الانحدار أن كلا المؤشرين دال احصائياً، كما يتضح من خلال إشارة معاملات الانحدار أن إشارة (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية) سالبة، أي أن علاقتها بمؤشرات جودة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين عكسية، بينما إشارة (القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) موجبة، أي أن علاقتها بمؤشرات

إثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية

جودة الأرباح في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين هي علاقة طردية، ويرجع ذلك إلى أن القيمة العادلة للضمانات في حال ارتفاعها هي إيرادات غير محققة ومن شأن زيادتها ارتفاع الدخل بمبالغ غير نقدية مما يخفف من جودة الأرباح، بينما زيادة القروض المتعثرة تعني الاعتراف بخسائر مما يخفف من الأرباح غير النقدية، وبالتالي زيادة جودة الأرباح.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة السيولة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على نسبة تغطية النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لـ (جودة السيولة) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (8) أن معامل الارتباط 0.499 ومستوى الدلالة 0.002 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لجودة السيولة، وقد يرجع ذلك إلى أن نجاح المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية من حيث تناسب حجم الضمانات مع حجم التعرضات الائتمانية، وتخفيض احتمالية التعثر من شأنه تحسين الأداء المالي للمصرف مما يزيد من كافة أنشطته الاستثمارية والمالية، ويتوافق ذلك مع دراسة (Alshatti, 2015) والتي أظهرت أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير كبير على الأداء المالي للمصارف

جدول رقم (8): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر نسبة تغطية النقدية

مؤشر نسبة تغطية النقدية	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	-3.214	-1.249	0.218
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-5.932	-0.903	0.371
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	180.102	3.610	0.001
$Y = -3.214 - 5.932X_1 + 180.102X_2$			
معامل الارتباط	0.499	معامل التفسير	0.249
قيمة الاختبار F	7.462	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.002

من خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.249)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (24.9%) من نسبة تغطية النقدية كمقياس لجودة السيولة، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤيد الفرضية الفرعية الأولى وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية الدين في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على نسبة تغطية الدين في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لجودة السيولة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (9) أن معامل الارتباط 0.618 ومستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05، وبالتالي يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لـ (جودة السيولة)، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة القروض المتعثرة من شأنها تخفيض صافي التدفقات النقدية مما يؤدي إلى زيادة مؤشر تغطية الدين وعليه تصبح العلاقة بينهما طردية، بينما القيمة العادلة للضمانات تسجل ضمن التزامات المصرف كإيرادات غير محققة مما يزيد من متوسط التزاماته، وبالتالي تنخفض نسبة تغطية الدين وتصبح العلاقة عكسية.

جدول رقم (9): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر نسبة تغطية الدين

مؤشر نسبة تغطية الدين	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.025	0.962	0.341
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-0.229	-3.514	0.001
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	1.708	3.450	0.001
$Y=0.025-0.229X_1+1.708X_2$			
معامل الارتباط	0.618	معامل التفسير	0.382
قيمة الاختبار F	13.904	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.000

من خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.382)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (38.2%) من نسبة تغطية الدين كمقياس لجودة السيولة، كما أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) مما يؤكد الفرضية الفرعية الثانية وعليه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية الدين في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية يمكن قبول الفرضية الرئيسية الثانية وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم جودة السيولة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم سياسة التمويل في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، و القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على نسبة تغطية التوزيعات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر ل(سياسة التمويل) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (10) أن معامل الارتباط 0.239 ومستوى الدلالة 0.273 أكبر من 0.05، وبالتالي لا يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لسياسة التمويل)، وقد يرجع ذلك أن سياسة التوزيعات النقدية لدى المصارف مرتبطة بعوامل أخرى غير التدفقات النقدية، حيث من المرجح أن المصارف تستخدم سياسات توزيع أرباح من شأنها إظهارها أكثر استمرارية وانضباط مما هي عليه فعلاً مما يحد من تأثير المخاطر الائتمانية عليها.

جدول رقم (10): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية

مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	-0.016	-0.244	0.809
القيمة العادلة للضمانات الى التعرضات الائتمانية	-0.142	-0.835	0.408
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	1.619	1.277	0.208
$Y=-0.016-0.142X_1+1.619X_2$			
معامل الارتباط	0.239	معامل التفسير	0.057
قيمة الاختبار F	1.339	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.273

من خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.057)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (5.7%) من نسبة تغطية التوزيعات النقدية كمقياس لسياسة التمويل، كما أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) مما يعارض الفرضية الفرعية

إثر المخاطر الائتمانية على التدفقات النقدية في المصارف: دراسة تطبيقية

الأولى وعليه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر نسبة تغطية التوزيعات النقدية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

لقياس أثر المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) على الفوائد والتوزيعات المقبوضة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كمؤشر لسياسة التمويل تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أظهرت النتائج في جدول رقم (10) أن معامل الارتباط 0.323 ومستوى الدلالة 0.084 أكبر من 0.05، وبالتالي لا يوجد علاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية كمقياس لسياسة التمويل، وقد يرجع ذلك إلى أن المصرف يقوم بالاستثمار في مشاريع واستثمارات قد لا تتأثر بالمخاطر الائتمانية، كما أن المصرف في أدنى حالاته لديه محفظة استثمارية متنوعة، كما يتحوط لكافة المخاطر مما يحد من أثر المخاطر الائتمانية على الفوائد والتوزيعات المقبوضة.

جدول رقم (10): أثر المخاطر الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين على مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة

مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة	معاملات الانحدار	قيمة دالة الانحدار T	القيمة الاحتمالية
الثابت	0.018	0.466	0.643
القيمة العادلة للضمانات إلى التعرضات الائتمانية	0.225	2.281	0.027
القروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية	0.378	0.506	0.615
$Y=0.018-0.225X_1+0.378X_2$			
معامل الارتباط	0.323	معامل التفسير	0.104
قيمة الاختبار F	2.625	القيمة الاحتمالية للارتباط	0.084

من خلال نتائج الانحدار المتعدد يتضح أن معامل التفسير للمتغيرات المستقلة (0.104)، أي أن المخاطر الائتمانية متمثلة بمؤشري (القيمة العادلة للضمانات إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية) تفسر (10.4%) من الفوائد والتوزيعات المقبوضة كمقياس لسياسة التمويل، كما أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) مما يعارض الفرضية الفرعية الثانية وعليه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية يمكن رفض الفرضية الرئيسة الثالثة وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمخاطر الائتمانية على مؤشرات تقييم سياسة التمويل في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

الخاتمة:

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعمل المصارف على زيادة كفاية النقدية التشغيلية كلما زادت احتمالية التعثر، حيث أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة على علاقة طردية بكفاية التدفقات التشغيلية، بينما تزيد المخاطر الائتمانية من الفوائد وغرامات التأخير مما يزيد من النقدية التشغيلية لذلك أظهرت النتائج علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية وكفاية التدفقات النقدية.
- زيادة المخاطر الائتمانية من شأنها انخفاض مؤشر النقدية التشغيلية، بينما علاقة التعثر المالي بمؤشر النقدية التشغيلية ضعيف وغير دال إحصائياً.
- المخاطر الائتمانية تؤثر على مؤشر النشاط التشغيلي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. من خلال تناسب عوائد المصرف المطلوبة طردياً مع المخاطر (التعثر)، وعكسياً مع مخفضات هذا الخطر (الضمانات).
- مؤشر العائد على الأصول من التدفق التشغيلي يتأثر بالمخاطر الائتمانية، من خلال التأثير على الأصول حيث أظهرت معاملات الانحدار أن علاقة القروض المتعثرة مع العائد على الأصول من التدفق التشغيلي طردية، وعكسية مع القيمة العادلة للضمانات.

- زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي فإن انخفاض الإيرادات من شأنه زيادة معدل التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات، وعليه أظهرت النتائج أن علاقة معدل التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات مع القروض المتعثرة طردية، وعكسية مع القيمة العادلة للضمانات إلى التعرضات الائتمانية.
- نجاح المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية من حيث تناسب حجم الضمانات مع حجم التعرضات الائتمانية، وتخفيض احتمالية التعثر من شأنه تحسين الأداء المالي للمصرف مما يزيد من كافة أنشطته الاستثمارية والمالية.
- المخاطر الائتمانية من العوامل التي تؤثر على مؤشر نسبة تغطية الدين في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. حيث العلاقة مع نسبة القروض المتعثرة طردية، بينما العلاقة عكسية مع القيمة العادلة للضمانات.
- لا تتأثر مؤشرات تقييم سياسة التمويل في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالمخاطر الائتمانية على أي من مؤشرين (نسبة تغطية التوزيعات النقدية ومؤشر الفوائد والتوزيعات المقبوضة).
- توصيات الدراسة: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:
- ضرورة قيام سلطة النقد، بقياس الكفاءة الائتمانية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، أو انشاء دائرة أو مؤسسة مختصة بتحليل الكفاءة الائتمانية، ونشر نتائجها ليتمكن المستثمرون من التعرف على الكفاءة الائتمانية لهذه المصارف.
- ضرورة قيام المصارف بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية منح الائتمان حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض.
- ضرورة قيام المصارف والمؤسسات المالية بالاهتمام بالتحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية وأخذ مؤشراتها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الائتمانية للمصرف.
- ضرورة قيام سلطة النقد بتحديد معايير محددة للمخاطر الائتمانية، وإلزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الفعلية وفقاً للمعايير.
- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية بشكل أكبر، والعمل على توفير أساس صلب لعمليات المقارنة بين أداء الشركة والشركات الأخرى، أو للمقارنة بين أداء الشركة في فترات مالية متتالية.
- ضرورة توعية المستثمر الفلسطيني بأخذ أثر مؤشرات الأداء المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية إضافة إلى مقاييس تقييم الأداء بعين الاعتبار عند تسعير الأسهم، لأن التغير بمؤشرات الأداء المالية يؤدي إلى تغير في أسعار الأسهم.

المراجع

المراجع العربية:

1. الحمداني، رافعة إبراهيم والقطان، ياسين طه، (2013)، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، مجلد (11)، العدد (5)، جامعة الأنبار، العراق.
2. الزبيدي، فراس خضير عباس والعابدي، قاسم كريم جعيل، 2019، " أثر التدفقات النقدية على عوائد الاستثمار في الاسهم العادية"، بحث منشور، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد2، جامعة بابل، العراق.
3. الزوام، السنوني محمد، (2009)، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الازمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن.
4. الفتلاوي، جبار ياسر عبيد، (2017)، " دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي- بحث تطبيقي في مصرف الرشيد"، بحث منشور، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد (40)، العراق.
5. الفواعرة، راغب خالد خليف، (2019)، " أثر خصائص مجلس الادارة على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن.
6. الكافي، أشرف سالم والتائب، علي مفتاح، (2018): أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي- دراسة ميدانية للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الاوراق المالية، بحث منشور، مجلة الجامعة الأسمرية، ليبيا.

7. المعايير الدولية للإبلاغ المالي، (2018)، "ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين"، المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، IAS7، IFRS7.
8. المملوك، أنس هشام، (2014)، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
9. خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، (2011)، "تحليل القوائم المالي"، الطبعة الثالثة، دار الميسرة، عمان، الأردن.
10. درغام، سوزان عطا، (2008)، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 7"، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
11. رامي، وحيد محمود الوتار، (2018)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية، مجلة الرافيدين، العدد (32)، المجلد (4)، جامعة الموصل، العراق.
12. رمضان، زياد وجودة، محفوظ، (2006)، إدارة البنوك (ط.3)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
13. صباح، شراب، (2006)، "أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
14. طه، عمر هاشم، (2013)، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، جامعة كركوك، العراق.
15. عبد الحميد، عبد المطلب، (2015)، اقتصاديات البنوك من الأساسيات الى المستحدثات منهج متكامل، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
16. عبد القادر، سلوى عبد الجبار، (2008)، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
17. عبيدات، أحمد نواف، (2016)، بناء نموذج قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستثمار باستخدام قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن.
18. عزت، ريزان صلاح الدين، (2018)، "أثر مؤشرات ائمة التدفقات النقدية على ترشيد القرارات الائتمانية- دراسة تحليلية لأراء عينة من محلي الائتمان في مجموعة من المصارف العاملة في مدينة اربيل"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-اربيل/ جامعة نولج، العراق.
19. عزيز، كرار عبد الله، (2013)، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (2)، جامعة الكوفة، العراق.
20. عقل، مفلح، (2011)، "مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
21. فرحات، نسرين، (2015-2016)، "اهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مذكرة ماستر، محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
22. كبه، علي كريم محمد وعلي، رائد حسن ومحمد، مقداد جاسم، (2018)، "دراسة تحليلية لمخاطر الائتمان باستخدام كشف التدفقات النقدية وبيان أثرها على كفاية رأس المال للمدة من (2010-2015)، دراسة تطبيقية في المصرف الزراعي"، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (8)، العدد (3)، جامعة المثنى، العراق.
23. كريم، عقيل دخيل، (2019)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (2)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق.

24. مجيدي، كوثر، (2016-2017)، " استخدام جدول التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسية، جامعة قاصدي، مرياح ورقلة، الجزائر.
25. محمد، مجاهد الصديق عبد القادر، (2017)، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي بالسودان، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
26. مسموح، ضياء الدين، (2015): قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
27. مطر، محمد، (2006)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
28. نشوان، اسكندر وآخرون، (2018): أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، بحث منشور، جامعة الأقصى، فلسطين.
29. وهدان، ثائر فتحي محمد، (2017)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن.
30. يوسف، رواء احمد، (2019): "علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف: دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة (2010-2016)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (45)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
31. يونس، سجي فتحي محمد، (2013)، أثر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الرافيدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق.

المراجع الأجنبية:

32. AlAdham, M, Qasem, M, Al-Nimer, M, & Yousef, A. A, (2015), The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations. International Business Research, 8 (11), 61, Jordan.
33. Alshatti, Ali Sulieman, (2015), "The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks", Journal Investment Management and Financial Innovations, 12(1-2), 338-345, Jordan.
34. Erik Banks, Richarad Dunn, (2003), Practical risk management, an executive guide to avoiding surprises and losses, John Wiley& Sons, Ltd, Chivchester, England.